

البرلمان يتحرك للطعن بالعقود والإتفاقيات التي وقعتها حكومة تصريف الأعمال



كشف النائب عن الإطار التنسيقي علي تركي الجمالي، اليوم الإثنين، بوجود تحرك نيابي للطعن بالعقود والاتفاقيات التي أبرمتها حكومة تصريف الأعمال الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي.

وقال الجمالي في تصريح، إن: "أولى خطوات الرقابة البرلمانية هو التحرك للطعن بالعقود والاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الكاظمي المنتهية ولايتها خلال فترة تصريف الأعمال".

وأوضح، أن "اتخاذ القرارات وإبرام العقود في ظل غياب مجلس النواب ليس لها الشرعية القانونية والدستورية".

وأشار الجمالي، إلى أن "أولى خطوات الرقابة البرلمانية هو الطعن بعدم دستورية الاتفاقيات والعقود الكبيرة التي أبرمتها الحكومة"، لافتاً إلى أن "حكومة تصريف الأعمال لم تلتزم بما أقره القانون فهي تصر على عقد اتفاقيات كبيرة".

وكان النائب عن الإطار التنسيقي علي عبد الستار أكد في وقت سابق، أن حكومة تصريف الاعمال برئاسة مصطفى الكاظمي تنتظرها أسئلة برلمانية حول اتفاقية أنبوب العقبة.